

Distr.: General
10 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٧ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة آنيلي ليب (إستونيا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أن تقوم، بناء على توصية المكتب، بإدراج البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة" في جدول أعمال دورتها الثالثة والسبعين، وإحالته إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ١٨ و ٢٣ و ٢٦، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويرد سرد لمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة^(١). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي عقدتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى السادسة، المعقودة في ٨ و ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر^(٢).

٣ - ولتنظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/73/66-E/2018/10)؛

(ب) رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين

(١) A/C.2/73/SR.18 و A/C.2/73/SR.23 و A/C.2/73/SR.26.

(٢) انظر A/C.2/73/SR.2 و A/C.2/73/SR.3 و A/C.2/73/SR.4 و A/C.2/73/SR.5 و A/C.2/73/SR.6.



لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (A/73/417)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نموا الذي عُقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (A/73/455).

٤ - وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدلت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ببيان استهلاكي، وردت لاحقا على التعليقات والأسئلة التي طرحها ممثل المكسيك.

٥ - وفي الجلسة ٢٣، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان في ما يتعلق بمشاريع القرارات المعروضة على اللجنة^(٣).

٦ - وفي الجلسة ٢٧، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أدلت ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان في ما يتعلق بمشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة^(٤).

ثانيا - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/73/L.29 و A/C.2/73/L.29/Rev.1 والتعديلات الواردة في الوثيقة A/C.2/73/L.55

٧ - وفي الجلسة ٢٣، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل مصر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة" (A/C.2/73/L.29).

٨ - وفي الجلسة ٢٦، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح (A/C.2/73/L.29/Rev.1) قدمه مقدمو مشروع القرار A/C.2/73/L.29.

٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلت ممثلة النمسا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ببيان وعرضت التعديلات المقترحة على مشروع القرار A/C.2/73/L.29/Rev.1 الواردة في الوثيقة A/C.2/73/L.55^(٥).

١٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أفيدت اللجنة بأن التعديلات المقترحة لا تترتب عليها أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١١ - وفي الجلسة ٢٦ أيضا، رفضت اللجنة التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.2/73/L.55 بتصويت مسجل بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٤٥ صوتاً، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي:

(٣) انظر A/C.2/73/SR.23.

(٤) انظر A/C.2/73/SR.27.

(٥) انظر A/C.2/73/SR.26.

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الدومينيكية، وجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وحبوتو، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومللاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

المتنعون:

آيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبنما، وتركيا، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسويسرا، وليختنشتاين، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل مصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ببيان تعليلا للتصويت، بعد التصويت.

١٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت ممثلة النمسا ببيان، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١٤ - وفي الجلسة ٢٦ أيضا، أفيدت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/73/L.29/Rev.1 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

- ١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل مصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ببيان ونقح شفويا الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة مشروع القرار.
- ١٦ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/73/L.29/Rev.1](#) بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٧).

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

١٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٢٠٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ١٨٤/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، و ٢١٢/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، و ٢٠٠/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، و ٢٧/٢٠١٤ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، و ٢٦/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، و ٢٢/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، و ٢٨/٢٠١٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٢١/٢٠١٧ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١)،

وإذ تنوه بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية ومحفلاً يعنى بدراسة مسائل العلم والتكنولوجيا ودور العلم والتكنولوجيا بوصفهما عاملين مساعدين في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنهوض بفهم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، وصياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تنوه أيضاً باللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة،

وإذ تنوه كذلك بالدور الذي تضطلع به آلية تيسير التكنولوجيا، التي تشمل المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة والمنصة الإلكترونية، بوصفها أداة لتيسير التعاون والشراكات بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، تشمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٢) وأقرتهما الجمعية العامة^(٣)، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدتهما القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٤) وأقرتهما الجمعية^(٥)،

(١) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٢) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٤) انظر A/60/687.

(٥) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

وإذ تلاحظ ما ورد من إشارات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وإذ تكرر تأكيد الدعوات إلى المواءمة الوثيقة بين العملية المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن الوثائق الختامية للاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة الأخرى،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(٦)، الذي عقد في نيويورك في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي قُيِّم فيه التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، وتناولت الثغرات المحتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحددت المجالات التي يتعين مواصلة التركيز عليها،

وإذ تؤكد من جديد رغبتها المشتركة والتزامها برؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بصيغتها الواردة في إعلان مبادئ جنيف،

وإذ تسلّم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة، كما تطرح تحديات جديدة، وبأن ثمة ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في تيسير الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة، وإذ تشدد على ضرورة التصدي للتحديات السائدة من أجل سد الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة وبين المرأة والرجل وبين الفتيات والفتيان، وعلى ضرورة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تشير إلى ضرورة التأكيد على نوعية الوصول من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، باستخدام نهج متعدد الأبعاد يشمل السرعة والاستقرار ويُسّر التكاليف واللغة والتدريب وبناء القدرات والمحتوى المحلي والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٧)،

وإذ تلاحظ الدعوة إلى مواصلة تقديم التقارير السنوية عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإذ تؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦، في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية،

وإذ تلاحظ أيضا انعقاد الدورة الحادية والعشرين للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨، وإذ تتطلع إلى انعقاد الدورة الثانية والعشرين التي سيفرد لها الموضوعان ذوا الأولوية التالين: ”أثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة“ و ”دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين في البحث العلمي“، فتوقّر بذلك منبرا لجميع أصحاب المصلحة لتقاسم الخبرات والسعي إلى إقامة الشراكات من أجل بناء القدرات،

(٦) القرار ١٢٥/٧٠.

(٧) A/73/66-E/2018/10.

وإذ ترحب بإعلان الأمين العام عن بدء عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، الذي سيقدم توصياته بشأن إقامة نُظم للتعاون الرقمي بين جميع الجهات الفاعلة في الفضاء الرقمي تتسم بالفعالية وتشمل الجميع، في عام ٢٠١٩،

وإذ تلاحظ انعقاد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يشترك في تنظيمه سنويا الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعنون "حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٨: تقنية النطاق العريض تحفز التنمية المستدامة"، الذي يتضمن تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي تنادي بها لجنة النطاق العريض فيما يتعلق بتقنية النطاق العريض وحالة تطوير تلك التقنية في جميع أنحاء العالم، وإذ تلاحظ ضرورة سد الفجوات الرقمية وتحيط علما بتقرير الدورة الاستثنائية للجنة، المعنون "نعمل معا لوصول ١,٥ بليون شخص آخرين بحلول عام ٢٠٢٠"، الذي لاحظت فيه اللجنة أن أقلّ من نصف سكان العالم موصولون حاليا بالإنترنت وأقلّ من شخص واحد من كل ١٠ أشخاص موصولون في أقلّ البلدان نموا،

وإذ تسلّم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكّل عناصر تمكين بالغة الأهمية للتنمية الاقتصادية والاستثمار تعود بمنافع على العمالة والرفاه الاجتماعي من حيث إنها تخفض الحواجز القائمة في وجه المشاركة الاقتصادية، وبأنّ الانتشار المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل المجتمع يحدث آثارا عميقة في أساليب تقديم الحكومات للخدمات، وتعامل المؤسسات التجارية مع المستهلكين، ومشاركة المواطنين في أوجه الحياة العامة والخاصة،

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال فجوات رقمية كبيرة ومتزايدة قائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخلها من حيث توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويُسر تكاليفها واستخدامها، والاستفادة من تقنية النطاق العريض، وإذ تشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى سدّ الفجوات الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل يسر تكاليف الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من منافع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومنها التكنولوجيات الجديدة، وإذ تعيد في هذا الصدد تأكيد التزامها بتحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقلّ البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، وإذ تلاحظ العديد من الجهود المبذولة لسدّ الفجوات الرقمية وتوسيع نطاق الوصول، بما في ذلك برنامج التوصيل في ٢٠٢٠: برنامج عمل عالمي لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم،

وإذ تحيط علما بالفريق العامل المعني بالفجوة الرقمية بين الجنسين التابع للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة والتوصيات للعمل على سدّ الفجوة الرقمية بين الجنسين الواردة في تقريره المرحلي، والتي تدعو إلى فهم سياق تلك الفجوة من خلال البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وإلى إدراج منظور جنساني في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والميزانيات، وإلى تذليل العقبات المتعلقة بأمر من بينها تيسير الوصول، والقدرة على تحمّل التكاليف، والسلامة، والمهارات والجدوى الرقمية، وإلى التعاون وتبادل الممارسات الجيدة، وإذ تحيط علما كذلك بتقرير الفريق العامل المعني بالتعليم التابع للجنة النطاق العريض

بعنوان ”تسخير المهارات الرقمية من أجل الحياة والعمل“، الذي يلقي الضوء على ظهور فجوة جديدة عالمية في المهارات حيث يكون للمساائل الجنسانية والفئة الاجتماعية والموقع الجغرافي والعمر تأثير كبير في قدرة الأشخاص على تسخير التكنولوجيات الجديدة، والذي يعرض استراتيجيات جديدة لضمان أن تكون لجميع فئات الأشخاص القدرة على تنمية تلك المهارات،

وإذ تسلم بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سوف يسهم إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد ضرورة توجيه استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار بحيث تستهدف تمكين النساء والفتيات وتحد من أوجه عدم المساواة، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أنّ الفجوة الرقمية بين الجنسين لا تزال قائمة ضمن دائرة حصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات من بينها التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وإذ ترحب في هذا الصدد بالعديد من المبادرات التي تركز على فرص تيسير الوصول، والمهارات، والقيادة، مما يلزم لتعزيز مشاركة الفتيات والنساء على قدم المساواة في العصر الرقمي، مثل ”اليوم الدولي لمشاركة الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“ الذي أنشأه الاتحاد الدولي للاتصالات، والشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي المعروفة بمبادرة ”الشراكة في تحقيق المساواة“،

وإذ تسلم بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم لبناء مجتمع معلومات جامع يركز على الإنسان والتنمية،

وإذ تلاحظ أن مجموعة من المواضيع لا تزال تنشأ عن المسائل المتصلة بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها وتطبيقها وآثارها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب أن تغطي بالحماية أيضا على الإنترنت، وإذ تشدد على أن التقدم نحو تجسيد رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا ينبغي اعتبارها رهنا بالتنمية الاقتصادية وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فحسب، وإنما ينبغي اعتبارها أيضا رهنا بإحراز تقدم فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن إدارة الإنترنت، بما في ذلك العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ينبغي أن تظل متقيدة بالأحكام المنصوص عليها في الوثائق الختامية لمؤثري القمة المعقودين في جنيف وتونس العاصمة،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا، في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس، في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي، في عام ٢٠١١، وفي باكو، في عام ٢٠١٢، وفي بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣، وفي إسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١٤، وفي جواو بيسوا، البرازيل، في عام ٢٠١٥، وفي غوادالاخارا، المكسيك، في عام ٢٠١٦،

وفي جنيف في عام ٢٠١٧ وفي باريس في عام ٢٠١٨، وتطلع إلى اجتماع منتدى إدارة الإنترنت الذي سيعقد في برلين في عام ٢٠١٩،

وإذ ترحب أيضا بإنشاء الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، بناء على المقترح المقدم من رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن هيكل وتشكيل هذا الفريق العامل، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٧/٢١،

وإذ تلاحظ أن بإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد في تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تلاحظ أيضا أن الاتحاد الدولي للاتصالات، في جملة أمور، يضطلع بدور هام في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أيضا قيام الاتحاد الدولي للاتصالات بعقد المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية في بوينس آيرس، في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تحت شعار "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أهداف التنمية المستدامة"،

وإذ تلاحظ كذلك أن التغير التكنولوجي يشمل أدوات جديدة وقوية من أجل التنمية وإذ تضع في اعتبارها ما ينجم عنه من آثار وما يتيح من فرص وما يطرحه من تحديات وأنه ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية أن تأخذ في اعتبارها المسائل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والثقافية والتقنية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية السريعة من أجل تعميق فهمها لكيفية تسخير إمكاناتها لدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تؤكد من جديد قيمة ومبادئ التعاون والتواصل بين أصحاب المصلحة المتعددين، اللذين اتسمت بهما العملية المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ بدايتها، وإذ تسلّم بأن الفعالية في العمل المشترك والشراكة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية، وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، كل حسب دوره ومسؤولياته، ولا سيما في إطار التمثيل المتوازن للبلدان النامية، كانت ولا تزال تكتسي أهمية حاسمة في إيجاد مجتمع المعلومات،

وإذ تدرك التحديات التي تواجه الدول في منع ومكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية، بما في ذلك من قبل الإرهابيين، وإذ تشدد على ضرورة مواصلة التعاون الدولي في هذا الصدد وتعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، بناء على طلب الدول، من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية ومحاكمة من يستخدمونها في تلك الأغراض ومعاقبتهم، وفقا للقانون الوطني والدولي،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والرغبة في أن نشهد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تجدد الالتزام بالسعي إلى الوصول إلى أشد الناس تخلفا عن الركب أولا،

وإذ تجدد التزامها بضمان عدم ترك أي بلد أو فرد خلف الركب وبتركيز جهودنا على المجالات التي تشتد فيها التحديات، بوسائل منها كفالة إدماج أشد الناس تخلفا عن الركب وضمان مشاركتهم،

١ - **تسليم** بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، خاصة في سياق العولمة، وبقدرة على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والتجارة والتنمية، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، بما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً؛

٢ - **ترحب** بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانتشارها الملحوظين، بفضل إسهامات القطاعين العام والخاص، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريباً، وهيأت فرصاً جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج جديدة للأعمال التجارية، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في جميع القطاعات الأخرى، وتلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطور هذه التكنولوجيات وانتشارها؛

٣ - **تسليم** بالإمكانات التي تتمتع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٨) وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسرع من وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها، وتحث بناءً على ذلك جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النهج التي تعمل بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى كيانات الأمم المتحدة التي تقوم بتيسير مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٤ - **تؤكد من جديد** التزامها بسد الفجوات الرقمية والمعرفية، وتقر بأن النهج الذي تتبعه يجب أن يكون متعدد الأبعاد وذا فهم متطور لمعنى الوصول، مع التشديد على نوعية هذا الوصول، وتسليم بأن السرعة والاستقرار ويسر التكاليف واللغة والمحتوى المحلي وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة هي الآن من أساسيات الجودة، وبأن الربط بشبكات النطاق العريض هو من العوامل الرئيسية المساعدة بالفعل على تحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - **تؤكد** أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٦ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ضمن أدوار ومسؤوليات كل منهم، لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتَي جنيف^(٢) وتونس^(٤) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٧ - **تلاحظ** التقدم الذي تحرزه كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل تلك من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٨ - **تلاحظ أيضا** أن الاقتصاد الرقمي يمثل جزءا هاما ومتناميا من الاقتصاد العالمي، وأن القدرة على الاتصال تقتزن بالزيادات في الناتج المحلي الإجمالي، وتدرك الأهمية الحاسمة لزيادة مشاركة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي؛

٩ - **تبحث** على مواصلة التركيز على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية، بمبادرات من قبيل "توفير التجارة الإلكترونية للجميع"، التي أطلقت في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، والتي توفر نمجا جديدا لتنمية التجارة من خلال المبادلات الإلكترونية بتمكين البلدان النامية من أن تجد بسهولة أكبر الطريقة الصحيحة للتعامل مع توريد المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية وتمكين الجهات المانحة من الحصول على صورة واضحة للبرامج التي يمكنها أن تمولها؛

١٠ - **تسليم** في هذا الصدد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدأ ونفذ عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نموا للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات أخرى، بغرض زيادة الوعي بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا؛

١١ - **ترحب** بعقد الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وبما أسفرت عنه من توصيات سياسية، وبقراره توصية مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي^(٩)؛

١٢ - **ترحب أيضا** بتنظيم أسبوع التجارة الإلكترونية من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في موضوع "الأبعاد الإنمائية للمنصات الرقمية"، وتتطلع إلى الأسبوع الأفريقي الأول للتجارة الإلكترونية المقرر تنظيمه في نيروبي من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

١٣ - **ترحب كذلك** بالعمل الذي يؤديه برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في وضع سياسات لسد الفجوات الرقمية وضمان الإنصاف في مجتمعات المعرفة، وترحب أيضا بتنظيم الأسبوع العالمي لحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية في الفترة من ٢٤ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛

١٤ - **تسليم** بأنه على الرغم مما أحرز من تقدم وتحقق من مكاسب كبيرة في الآونة الأخيرة، فإن النمو في سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها ما زال غير متكافئ، وتعرب عن قلقها إزاء استمرار الفجوات الرقمية وفجوات النطاق العريض بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخلها، بما في ذلك ما يلاحظ من وجود ٩٧ اشتراكا في خدمات النطاق العريض المتنقل لكل ١٠٠ شخص في البلدان المتقدمة في مقابل ٤٨ اشتراكا في البلدان النامية وأقل من ٢٢ اشتراكا في أقل

(٩) انظر TD/B/EDE/1/3، الفصل الأول، الفقرة ١٢.

البلدان نموا، وما يُلاحظ من أنّ تكلفة الحصول على هذه الخدمات تكون أعلى في البلدان النامية مقارنةً بمتوسط دخل الأسرة، مما يؤدي إلى الافتقار إلى إمكانية الحصول بأسعار معقولة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٥ - تشجع البحث والتطوير ووضع استراتيجيات يكون لها من مقومات الاستمرارية ما يفضي إلى زيادة القدرة على المنافسة، والاستثمار، والإسراع بخفض تكلفة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحث في هذا الصدد جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على معالجة الفجوات الرقمية المتنامية بين البلدان وداخلها، بوسائل منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية على جميع المستويات، ووضع أطر قانونية وتنظيمية تفضي إلى زيادة الاستثمار والابتكار، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع استراتيجيات توفير فرص الوصول للجميع، والتعاون الدولي لخفض التكلفة، والتثقيف، وبناء القدرات، وتعدد اللغات، والمحافظة على التراث الثقافي، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

١٦ - تسلّم بأنّ هناك فجوة رقمية جنسانية ما تزال قائمة وبأنّ نسبة من يستخدم الإنترنت من النساء تقلّ بمقدار ١٢ في المائة عن نسبة الرجال في جميع أنحاء العالم و ٣٣ في المائة في أقل البلدان نمواً، وتلاحظ بقلق أنّ الفجوة الرقمية بين الجنسين قد اتسعت عموماً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا، رغم تقلّصها في العديد من المناطق منذ عام ٢٠١٣، وتهيب في هذا الصدد بجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تضمن المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وإمكانية حصولها على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، وتكرّر في هذا الشأن طلبها الموجه إلى الكيانات المعنية في الأمم المتحدة، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أن تدعم تنفيذ ورصد مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات عن طريق تعزيز التركيز على نوع الجنس، وتؤكد من جديد الالتزام بضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٧ - تلاحظ تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٧)؛

١٨ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

١٩ - تقرّ تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت حتى عام ٢٠٢٥، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(٨)؛

٢٠ - تسلّم بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات^(٩)، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي،

تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت^(١٠)، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

٢١ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة الحكومات والجهات صاحبة المصلحة من جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

٢٢ - **تلاحظ** عمل الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون الذي أنشئ من قبل رئاسة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٧٠، من أجل وضع توصيات عن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، وتلاحظ أيضاً أن الفريق العامل كفل مشاركة الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة مشاركة كاملة، لا سيما من البلدان النامية، مع مراعاة جميع آرائها وخبراتها المتنوعة؛

٢٣ - **تلاحظ أيضاً** أن الفريق العامل عقد خمسة اجتماعات فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ناقش خلالها مدخلات الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠؛

٢٤ - **تحيط علماً** بتقرير رئاسة الفريق العامل^(١١) الذي يتضمن إحالات إلى النصوص الكاملة لجميع المقترحات والإسهامات، وتعرب عن امتنانها للرئيس وجميع المشاركين الذين قدموا مدخلات وأسهموا في عمل الفريق العامل؛

٢٥ - **ترحب** بالتقدم الجيد الذي أحرزه الفريق العامل في العديد من المجالات وبما يبدو أنه توافق ناشئ في الآراء فيما يتعلق ببعض المسائل، بينما لا يزال اختلاف كبير في الآراء قائماً بشأن عدد من المسائل الأخرى، وتأسف في هذا الصدد لأنه لم يتسن للفريق العامل التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات تتعلق بسبل المضي قدماً في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

٢٦ - **تدعو** إلى مواصلة الحوار والعمل لتحقيق تعاون معزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

٢٧ - **تسلم** بأن عدم الوصول إلى التكنولوجيات والخدمات الميسرة والموثوقة لا يزال يشكل تحدياً حاسماً في العديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بمخاطر نزاع، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية، وبأنه ينبغي بذل كل الجهود لخفض أسعار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاتصال باستخدام تقنية النطاق العريض، مع مراعاة أن الأمر قد يتطلب مبادرات موجهة، بوسائل منها البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، من أجل حفز إيجاد خيارات أقل تكلفة لإمكانية الاتصال؛

(١٠) A/67/65-E/2012/48 و A/67/65/Corr.1.

(١١) انظر E/CN.16/2018/CRP.3.

٢٨ - **تسليم أيضا** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن ثمة ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في التعامل مع التكنولوجيات الجديدة والحصول عليها، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والبنى التحتية والتعليم والقدرات والاستثمار والترايط، وكذلك المسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ووضع المعايير وتدفق التكنولوجيا، ونحث في هذا الصدد جميع أصحاب المصلحة على كفالة توفير وسائل التنفيذ الكافية، بما في ذلك تعزيز بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أجل تهيئة مجتمع متمكن رقمياً واقتصاد يقوم على المعرفة؛

٢٩ - **تسليم كذلك** بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وتؤكد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١٢)؛

٣٠ - **تلاحظ** أنه، على الرغم من إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا وتوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

٣١ - **تسليم** بأهمية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في التصدي للتحديات واغتنام الفرص فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية من أجل تطوير قدراتها في مجال التجارة الدولية، من بين أمور أخرى؛

٣٢ - **تسليم أيضا** بأهمية التدفق الحر للمعلومات والمعرفة، وذلك في الوقت الذي تشهد فيه كمية المعلومات الموزعة عبر العالم زيادة ويكتسب فيه الاتصال دورا مهما، وتعترف بأن مكاسب كبيرة في الموصولية والتنمية المستدامة قد تيسرت في بلدان كثيرة بفضل تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية، وفتح باب الوصول إلى البيانات، وحفز المنافسة، ووضع قواعد تنظيمية ونظم قانونية قائمة على الشفافية والقدرة على التنبؤ والاستقلال وعدم التمييز، واعتماد التناسب في فرض الضرائب ورسوم التراخيص، والوصول إلى التمويل، وتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، واستراتيجيات الربط بالنطاق العريض على المستويين الوطني والإقليمي، وتحقيق الكفاءة في تخصيص طيف الترددات الراديوية، واعتماد نماذج تقاسم الهياكل الأساسية، والعمل بالنهج الأهلية، وتوفير مرافق إتاحة الوصول إلى عامة الجمهور؛

٣٣ - **تهيب** بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوات الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، ومواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضيق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها ثم بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

٣٤ - **تلاحظ** الالتزامات المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، وتسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الميسرة الأخرى لفائدة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تساهم بقدر كبير في النتائج الإنمائية، ولا سيما حيث تستطيع هذه التدفقات أن تحد من مخاطر الاستثمار العام والخاص، وأن تزيد من استخدام تلك التكنولوجيات في تعزيز الحوكمة الرشيدة وجمع الضرائب؛

٣٥ - **تسلم** بالأهمية الحاسمة التي تكتسبها استثمارات القطاع الخاص في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مضامينها وخدماتها، وتشجع الحكومات على وضع أطر قانونية وتنظيمية تفضي إلى زيادة الاستثمار والابتكار، وتدرك أيضا أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستراتيجيات توفير فرص الوصول للجميع، وسائر النهج المؤدية إلى تحقيق هذه الغاية؛

٣٦ - **ترحب** بعقد الدورة السنوية الثالثة للمنتدى المعني بتمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحيط علما بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وتتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في عملية المتابعة، وترحب بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والتقدم المحرز في تشغيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا، وعقد الدورة السنوية الثالثة للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛

٣٧ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي أحد وأي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وعملية استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة^(١٣) وسائر العمليات ذات الصلة، في إطار تقريره السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

٣٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين بندا بعنوان "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.